



إن إمعان النظام في خياره العنفي
مع المحتجين السلميين ... وفق سياسة
ممنهجة ارتقت إلى مستوى ارتكاب
جرائم ضد الإنسانية

النضال من أجل :

- * رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي في سوريا .
- * الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .
- * الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي في إطار وحدة البلاد .



YEKİTİ
الوحدة

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكي تي) - العدد (٢٢١) كانون الأول ٢٠١١م - ٢٦٢٣ ك - الثمن ١٥ ل س

الإمعان في العنف ... ودعوات التسلح

النظرية والتنظيمية لتطبع حياة البلاد بسياسات الحزب الواحد والاستحواذ على مؤسسات الدولة والتعامل الأمني مع قضايا المواطن وتضخيم وتوسيع الأجهزة الأمنية ومنحها الصلاحيات المطلقة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع على حساب مؤسساتها الرسمية والمدنية مع ترويج مفاهيم الطاعة والولاء في هيئاتها وإضعاف شخصياتها الاعتبارية ، ولايغيب عن البال أن قطاعات لأبأس بها من القوى السياسية والنخب الثقافية السورية أيدت حزب البعث ونمطية حكمه وغضت النظر عن سياسات مجحفة وتعسفية خلقت أزمات عديدة.

إذ تعاملت السلطة السورية بقسوة وعنف على مدى عقود مع أية بوادر احتجاجية تجلت في الاعتقالات الكيفية والعشوائية والأحكام الجائرة والاختفاء القسري والتعذيب والقتل التي بلغت أوجها في أحداث الثمانينات وأعياد نوروز الكردية وأحداث القامشلي في ٢٠٠٤ وأخيراً في الأشهر العشر الماضية حيث أُستُخدم الرصاص الحي والضرب المبرح والغازات المسيلة للدموع والقنابل الدخانية لمواجهة التظاهرات السلمية منذ اليوم الأول للحركة الاحتجاجية إلى جانب الاعتقال العشوائي والتعذيب في السجون والمعنقات إلى حد الموت أحياناً ، وذلك بحشد قطاعات من الأمن والجيش بأسلحتها الخفيفة والثقيلة وعناصر (الشبيحة) داخل المدن والبلدات والأماكن العامة وبيانتهاك صارخ ومفضوح لحقوق الإنسان وحرمة المنازل والجامعات والمشافي ومباني المؤسسات ، ويتغطية إعلامية فاقدة للمصداقية والشفافية تروي قصصاً مفبركة عن مندسين

سطا حزب البعث على الحكم واستأثر به في سوريا منذ ٤٩ عاماً بانقلاب عسكري وإيديولوجية قومية إستعلائية وشعارات براققة استقطبت مشاعر قطاع واسع من الجماهير وسط ظروف إقليمية ودولية مساعدة تمثلت وقتها في انتشار وتوسع حركات التحرر من الاستعمار ودعمها من قبل الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية في مواجهة القطب الآخر الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، دون النظر في أشكال وأنماط أنظمة الحكم وطبيعة قواها المحركة، والتي تحولت فيما بعد إلى أنظمة استبدادية ديكتاتورية تسيطر على السلطة والثروة وتقمع شعوبها وتصادر حرياتهما ، وكان ذلك الدعم أحياناً على حساب الأحزاب الشيوعية الحليفة لها التي تمتعت بنفوذ جماهيري وسياسي ملحوظ إلى جانب أحزاب وطنية أخرى لو أُتيح لها الدخول في منافسة سياسية نزيهة عبر صناديق الاقتراع ، لما آلت الأوضاع إلى هذا القدر من الأزمات المستقلة والتي انتعشت في ظلها انتماءات وأفكار ومصالح ما قبل وطنية ومتطرفة أحياناً تحتاج شعوبنا للتخلص من تلك الثقافة المقيتة إلى مُدد طويلة وجهود كبيرة .

وبقراءة بسيطة لبنية حزب البعث ونظام الحكم في سوريا من الناحية الفكرية والتنظيمية نجد أنها تستند إلى الشمولية الاستعلائية الاقصائية والمركزية المفرطة التي بدأت تطبيقاتها بإعلان مجلس قيادة الثورة في آذار ١٩٦٣ حالة الطوارئ في البلاد امتدت لعقود رافقتها صراعات داخلية بين أهل الحكم لم تخل من مظاهر العنف والقمع حُسمت لجهة شخصنة الحزب والسلطة في ١٩٧٠ وإعلان دستور دائم فيما بعد يشرعن ويقونن منطلقات البعث

مجزرة ارتكبتها
الجيش
التركي.../١٦

الکرد ولحظة
التغيير
السورية.../١٣

علي
فرزات
٧/...

جرائم ضد
الإنسانية
٥/...

تشرين
تكشف
٣/...

إقليمية ودولية غير مؤهلة على المدى المنظور لاتخاذ قرار أممي حاسم لأنها مثقلة بملفات أمنية واقتصادية وسياسية ساخنة وبتجاذبات معقدة خاصة بالوضع السوري .

يبقى الشعب السوري بكل أطيافه وقواه الديمقراطية الوطنية صاحب الشأن والأساس في اختبار السبل الكفيلة للخروج من الأزمة الحالية ونجاح الثورة في تحقيق أهدافها النبيلة في وقت باتت دوامة العنف عنوانه الأبرز والإسداد في أفق الحلول السياسية يقلق ويخيف الغيورين على البلد ، وكذلك الإرتباك والمزاجيات والتشتت وأجندات مختلفة تعيق عمل المعارضة السياسية في الداخل والخارج التي لم تستطع بعد تبوء مكانة تليق بالشعب السوري وثورته وحجم تضحياته.

أما المجلس الوطني الكردي في سوريا فقد أصبح عنواناً للمجتمع الكردي وحراره الجماهيري ويحظى باحترامه ، يسعى أن يبني مع القوى الوطنية المعارضة ائتلافاً موسعاً يقود الشعب والثورة في هذه المرحلة العسيرة على أساس الشراكة الوطنية الحقيقية وسوريا بلداً لجميع أبنائه.

بيان حول جرح ثلاثة شبان كرد في قامشلو

استمراراً للحل الأمني القائم على القمع والتكيل والبطش والاعتقالات الكيفية والقتل والذي تنتهجه السلطات السورية منذ بداية الثورة حتى الآن ، ذلك النهج الذي أثبت فشله يوماً بعد آخر من خلال اتساع رقعة الثورة وتعمقها وتجذرها في كافة أرجاء الوطن ، وأبناء شعبنا الكردي الذين ذاقوا الأمرين من سياسات هذا النظام الاستبدادي تجاه الشعب الكردي وقضيته ، فإن أبناء شعبنا من خلال شبابهم كانوا من أول النافرين على سياسة النظام ويطشه والمطالبين برحيله وبناء سوريا ديمقراطية تعددية برلمانية . لذلك فإن المناطق الكردية تشهد تطوراً ملحوظاً ونوعياً في ثورتها ضد الاستبداد والطغيان ، ومقابل ذلك فإن السلطات لا تكف عن استعمال كافة الأساليب من أجل محاصرة هذه الثورة ، لذلك أقدمت الأجهزة الأمنية اليوم ٢٠١١/١٢/٣٠ على إطلاق الرصاص الحي على ثلاثة شبان أكراد وإصابتهم بجراح وهم شبان وشابة في منطقة العنترية خلال مشاركتهم في تظاهرة ضد النظام. إننا في الوقت الذي ندين فيه هذا السلوك الأمني والذي أدى إلى جرح هؤلاء الشبان من أبناء شعبنا ، فإننا نؤكد على المضي قدماً في الثورة حتى تحقيق كافة أهدافها ، وبما يحقق تغيير النظام بكافة مرتكزاته وتحقيق دولة سوريا ديمقراطية برلمانية تعددية وللشعب الكردي حقه في تقرير مصيره بنفسه على قاعدة وحدة سوريا أرضاً وسيادة .

في ٢٠١١/١٢/٣٠

الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي في سوريا

وعصابات مسلحة ومتطرفين إسلاميين وتنظيم القاعدة وتهريب وتخزين الأسلحة .

إن إمعان النظام في خياره العنفي مع المحتجين السلميين والذي نجم عنه إلى الآن أكثر من ثمانية آلاف شهيد وضحية بين مدنيين وعسكريين من رجال ونساء وأطفال وعشرات الآلاف من الجرحى والمفقودين والمعتقلين والمشردين وفق سياسة ممنهجة ارتقت إلى مستوى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية حسب تحقيقات وتقديرات منظمات حقوق إنسان عالمية والقرار الذي اتخذته مجلس حقوق الإنسان في اجتماعه الخاص بسوريا - جنيف يوم الجمعة ٢٠١١/١٢/٢ يدين فيه الانتهاكات " الجسيمة والمنهجة " لحقوق الإنسان ويحث مؤسسات الأمم المتحدة على " اتخاذ الإجراءات المناسبة " .

كما أشارت تقارير وأخبار إلى إعدام بعض العسكريين فوراً لدى رفضهم أوامر بإطلاق الرصاص على المحتجين، ووجود قناصة بلباس مدني لقتل المتظاهرين، وافتعال تفجيرات وأعمال تخريب ، وتوليف تلك الأفعال على أنها من صنع العصابات المسلحة وبالتالي ليبرر الحل الأمني العسكري ، كما تحدثت عن اتخاذ عقوبات جماعية أحياناً من قطع الاتصالات والكهرباء والماء والغذاء والمحروقات عن بعض الأحياء والمدن المحتجة . وأثناء وجود بعثة الجامعة العربية لم تتوقف دوامة العنف وقتل العشرات يومياً ، البعثة ذات الإمكانيات المحدودة لم تستطع أن تخلق أملاً بأن المبادرة العربية ستجد طريقها إلى التطبيق وتراجع عمليات القتل والقمع ، بل يحاول النظام للفة مهمتها بالمرأوة والتحايل وإفناعها بوجود مسلحين ضده وأنه يقوم بواجبات الدولة في الحفاظ على الأمن .

هذا العنف القاسي الدامي أدى إلى اختفاء التظاهرات السلمية الكبيرة في مدن درعا وحماه وحمص وتلبيسة والرستن وغيرها نحو تظاهرات متفرقة عديدة درءاً للمخاطر ولتؤكد أن نبض الثورة مستمر مع إطلاق هيئات ولجان الثورة نداءات النجدة والحماية من البطش والتكيل ، وكذلك إلى بروز بعض مظاهر العنف المضاد في بعض المواقع وانشقاق أعداد من الجنود والضباط وبناء هرمية عسكرية في وحدات تابعة لقيادة تقيم في إقليم هاتاي التركي ، ودعوات البعض للتسلح وعسكرة الثورة . وإذا كانت ردود الأفعال العفوية في مواجهة عنف النظام لها تبريراتها ، لكن ليست جميعها مفيدة وناجعة لتحقيق هدف التغيير الديمقراطي المنشود، بل أن أخطر ما يهدد الثورة السلمية ومستقبل سوريا هو تحولها إلى ثورة مسلحة بشكل كلي أو جزئي حيث تُستكمل حلقة العنف التي كان النظام يبحث عنها منذ البداية لأنه أهونٌ عليه محاربة مجموعات (ثورية) مسلحة يتفوق عليها عسكرياً بالعدد والعتاد من مواجهة مواطنين عزّل يخرجون في تظاهرات عارمة وينادون بالحرية والكرامة، وسط أجواء

تشرين تكشف عن بعض (أخطاء) ... والنظام يتحمل مسؤولية أزماتنا ومصائبنا



ترتقي المنشآت والصناعات المحلية إلى مستوى أعلى من الجودة لا يماثلها من منتجات في الدول الأخرى إلا أن ذلك للأسف لم يحدث، وما حدث هو إغلاق لبعض المنشآت الصناعية وتحول أصحابها إلى تجار ومستوردين في ظل المنافسة التي شهدتها الأسواق السورية وتحول الصناعي إلى مستورد... وأن آراء وأفكار الحكومة السابقة هي وراء ما حدث، فالفرق الاقتصادي كان يسير وفق خطة انفتاح السوق إلا أن الواقع كان تدميراً للسوق ...

وقال وزير الاقتصاد والتجارة د. محمد نضال الشعار: إن قرار الحكومة مسار طبيعي لإعادة الأمور إلى نصابها ولاسيما أن هناك إجحافاً وظلماً بحق سورية من خلال اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين سورية وتركيا ...

وقال الصناعي محمد نعيم البدوي: فالاتفاقية السورية- التركية جاءت لمصلحة تركيا وبالأرقام نشير إلى أن حجم التبادل التجاري ارتفع إلى ٢.٥ مليار دولار لمصلحة تركيا في حين أن صادراتنا لم تتجاوز قيمتها ٣٦٠ مليون دولار أي بحدود ١٥% وجراء هذه الحالة غزت البضائع التركية جميع الأسواق السورية نظراً لقرب المسافة بين البلدين ولكون الصناعة التركية مدعومة أكثر مما هو عليه الحال في الصناعة الوطنية وفي ظل هذه الظروف لم يعد الصناعي قادراً على المنافسة مع نظيره التركي...) .

فشتان بين الأمس واليوم ، في الأمس مديح وغزل واتفاقات ومجلس استراتيجي مع تركيا ، أما اليوم شتائم واتهامات لها وكشف لخسارات اقتصادية كبيرة للبلد من العلاقة معها ، أي نظام وإعلام سوري هذا كان يوهم الشعب بالأمس أنه مستفيد من العلاقة مع تركيا ويبين اليوم عكس ذلك ، ويحمل الحكومة السابقة وفريقها الاقتصادي عبر الحملات الدعائية لأجهزته الأمنية كامل مسؤولية ما تشهده سوريا من أزمات وكما نتذكرها عقب ترحيل أي رئيس حكومة أو وزير ، وما يؤسف له أن أحزاب الجبهة الموالية للنظام أيضاً وممن له تاريخ طويل في السياسة يعزف على نفس الوتر في تحميل مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع في سوريا بعد حكم البعث لما يقارب ٤٩ عاماً على رئيس حكومة سابق أو وزراء سابقين دون النظر في ما تتحمله بقية مؤسسات النظام ...

في تقرير مسهب لها بتاريخ ٦ كانون الأول ٢٠١١ استطلعت صحيفة تشرين الرسمية في سوريا آراء وزير الاقتصاد والتجارة وآخرين عقب فرض الحكومة التركية عقوبات اقتصادية ضد سوريا تزامناً مع العقوبات التي أعلنتها الجامعة العربية أيضاً ، وإصدار سوريا لقرار إيقاف العمل باتفاقية التجارة الحرة السورية - التركية وفرض رسم بنسبة ٣٠% من القيمة على المواد والبضائع ذات المنشأ التركي المستوردة ، في وقت لازلت فيه اتفاقية أضنه الأمنية بين البلدين سارية المفعول منذ عام ١٩٩٨ ، ... حيث جاء في التقرير: (يرى وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور محمد نضال الشعار وبعض التجار والصناعيين والأكاديميين الذين التقنهم تشرين ..

إن قرار مجلس الوزراء المتعلق بإيقاف العمل باتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين سورية وتركيا وفرض رسم بنسبة ٣٠% من القيمة على المواد والبضائع ذات المنشأ التركي المستوردة وغيرها من الإجراءات بأنها عادلة وتأتي في الوقت المناسب لتصحيح الوضع الاقتصادي الذي كان قائماً بين البلدين ورفع الظلم عن الصناعة والتجارة المحلية فضلاً عن أن هذا القرار يعيد التوازن إلى الميزان التجاري الذي عانى من خسارات كبيرة في السنوات الأربع الماضية ...

وقال الدكتور والوزير السابق مطانيوس حبيب : طالما سمعنا من الحكومة السابقة عن عزمها بالتوجه إلى اقتصاد السوق لكن ما وصلنا إليه لا يمكن وصفه إلا باقتصاد السوء.... لا توجد دولة في العالم إنتاجية العامل فيها أضعف من إنتاجيته في سورية بذريعة الليبرالية التي اتبعتها الفريق الاقتصادي السابق وكان الليبرالية قانون أو دين منزل ولا بد من تطبيقه... في عام ٢٠٠٤ كان فائض الميزان التجاري ١٣١ مليار ليرة سورية بدأ بالتراجع في عام ٢٠٠٥ بالتدريج حتى وصل العجز التجاري في ٢٠١٠ إلى ٢٢٦ مليار ليرة واعتمدت الحكومة من أجل الحصول على القطع الأجنبي على جذب رأسمال من الخارج وما يؤسفنا قوله أنهم باعوا الأراضي السورية إلى الرأسمال العربي الخليجي من أجل دعم سعر صرف الليرة السورية... هل يوجد دولة في العالم تخفض رسوم جمارك السيارات الفاخرة من ٢٦٠% إلى ٦٠% وفي ذات الوقت تخفض الرسوم الجمركية على السيارات الصغيرة من ١٤٥% إلى ٤٥%.. هذا يعني أنها خفضت الرسوم لمصلحة الأغنياء ٢٠٠% ولصالح الفقراء ٤٥% بالتأكيد هذه المعادلة لا يمكن أن تكون إلا في سورية...

وقال المستشار الاقتصادي د. محمد وائل حبش: إن الهدف الأساسي من الاتفاقيات كان فتح الأسواق حتى

بلاغ

عقد مكتب الأمانة العامة اجتماعه الدوري بتاريخ ١١-١٢-٢٠١١ ، أما الهيئة التنفيذية فقد عقدت اجتماعا استثنائيا في نفس التاريخ ، حيث تم تقييم زيارة وفد مكتب الأمانة لإقليم كردستان بشكل ايجابي ، ومناقشة موضوع مؤتمر المعارضة في القاهرة وما قام به الوفد الكردي من نشاطات هناك ، كذلك تم استكمال دراسة اللجان الواردة في الهيكلية التنظيمية (اللجنة المالية ، لجنة الإعلام ، اللجنة القانونية الاستشارية ، لجنة الشؤون الاجتماعية ، لجنة الدراسات الإستراتيجية ومجالس المدن واللجان المحلية) وتحديد مهامها ومن ثم تعيين أعضائها ، إضافة إلى المستندات السياسية وموضوع الأطراف الكردية الموجودة خارج إطار المجلس الوطني الكردي .

حول موضوع وفد القاهرة ، تقرر استمرار وجود الوفد هناك للقيام بمهامه في إجراء اللقاءات مع قوى المعارضة السورية للتوصل إلى صيغة ورؤية مشتركة لكيفية الخروج من الأزمة بشكل سلمي ، والاتفاق حول الأسس التي ستقوم عليها سوريا المستقبل . كما تقرر تزويد الوفد برسالة خطية من الهيئة التنفيذية للالتزام بمقررات المجلس الوطني الكردي في سوريا وتكليف مكتب الأمانة بالرد على مقترحات الرسالة المرسلة من قبل اللجنة المكلفة في القاهرة . وبصدد الأطراف الموجودة خارج المجلس الوطني الكردي ، جددت الهيئة التنفيذية تأكيدها ورغبتها في انضمام هذه الأطراف إلى المجلس وطلبت إلى اللجنة المكلفة بهذه المهمة القيام بالاتصال مع هذه الأطراف للاستماع إلى آرائها وموافقها والتأكيد لها بان المجلس الوطني الكردي إطار مفتوح أمام جميع القوى الوطنية الكردية الراغبة في توحيد صفوف الحركة الوطنية الكردية وخطابها السياسي .

وفيما يتعلق بالقرارات والدعوات التي تصدر من جهات غير كردية، وتدعو للإضرابات أو الاعتصامات، فقد تم التأكيد على أن المجلس الوطني الكردي لا يلتزم بالقرارات التي تصدر من جهات سياسية وإنما يبدي التزامه بالقرارات التي تصدر من الهيئات ولجان الثورة السورية .

وعلى ضوء الرسالة التي وردت من وفد المجلس الوطني الكردي في القاهرة يتضح أن المجلس الوطني السوري ينظر باستعلاء إلى بقية أطراف المعارضة ولا يترك لها مجالاً إلا الانضمام إلى صفوفه وفق شروطه ، الأمر الذي يضع عراقيل جديدة في طريق توحيد صفوف المعارضة الذي تطالب به القوى العربية والإقليمية والدولية لاتخاذ موقف حازم تجاه النظام .

وحول مستجدات الساحة السياسية وأزمة البلاد الراهنة توقف مكتب الأمانة وكذلك الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني الكردي مطولا عند هذه التطورات وأدانت العنف الدموي الذي يمارسه النظام ، وأعربت عن القلق من بوادر تحول ثورة الجماهير السلمية نحو العنف واستخدام السلاح لان من شأن ذلك دفع الأمور نحو الحرب الأهلية واحتدام الصراع الطائفي الذي يستغله النظام في تعزيز مواقعه ، وأكد مكتب الأمانة على أن قوة الحراك الجماهيري والمظاهرات والثورة الشعبية ، تكمن في سلميتها وان مبادرة الجامعة العربية تشكل مخرجا مقبولا من الأزمة وان على قوى المعارضة وخاصة أطرافها الرئيسية الثلاث (المجلس الوطني الكردي والمجلس الوطني السوري وهيئة التنسيق) توحيد الصفوف والتفاهم والتعاون والاتفاق فيما بينها حول الأسس التي ستقوم عليها سوريا المستقبل .

٢٠١١/١٢/١٨

مكتب الأمانة العامة

للهيئة التنفيذية للمجلس الوطني الكردي في سوريا

فأين كانت مؤسسة الرئاسة التي تتمتع بصلاحيات مطلقة في إدارة شؤون البلاد وماذا تتحمل من مسؤولية ؟، أين كان مجلس الشعب الذي من المفترض أنه يمثل السلطة التشريعية في الدولة ويراقب عمل السلطات والمؤسسات الأخرى ؟ . إذ حسب الوقائع والدلائل ومقاربات علم السياسة والاجتماع النظام الحاكم في البلد بكل أركانه يتحمل مسؤولية أزماتنا ومصائبنا ولا بد للشعب في نهاية المطاف أن يقرر مصيره ويحدد شكله وبنيته المستقبلية .

نمو مضطرب في عدد

سكان سوريا

جاء في كتاب المكتب المركزي للإحصاء الموجه إلى رئاسة الوزراء السورية ، حسب جريدة الوطن السورية ٢٨/١٢/٢٠١١ ، الذي يتضمن بيانات جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والتي من المقرر أن تكون الأرقام المعتمدة في المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠١١ ، ... أن عدد السكان الذين يحملون الجنسية وفقاً للأحوال المدنية ٢٤.٥ مليون نسمة وذلك في ٢٠١١/١/١ أما السكان المقيمين في منتصف عام ٢٠١١ فقد بلغ ٢١.١٢٤ مليون نسمة أي بمعدل نمو سكاني ٢.٤٥% .

وفيما يخص التركيب العمري للسكان فقد بلغت نسبة السكان ممن هم دون سن الخامسة عشرة من العمر ٣٧.١% من إجمالي السكان وبلغت نسبة السكان ممن بلغوا الخامسة والستين من العمر وما فوق ٤.١% من إجمالي السكان . وخلص الكتاب إلى أن متوسط الرواتب والأجور الشهرية لعام ٢٠١٠ قد بلغ نحو ١١٣٤٤ ليرة سورية .

٢٠١١ سنة استثنائية لحقوق الإنسان

نافي بيلاي *

تحدث في اليوم العالمي لحقوق الإنسان



لقد كان عام ٢٠١١ عاماً غير عادي بالنسبة لحقوق الإنسان ، ففي هذا العام قرر ملايين البشر أنه قد أن الأوان لكي يطالبوا بحقوقهم ، فخرجوا إلى الشوارع والبياديين ، مطالبين بالتغيير وقد عبر الكثيرون عن أنفسهم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ، فاستخدموا الانترنت والرسائل الفورية لكي يحفزوا ويحشدوا مؤيديهم طلباً لحقوق الإنسان الأساسية المخولة لهم ، وكما لم يحدث أبداً من قبل ، دفعوا بالقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان إلى العناوين الرئيسية في وسائل الإعلام وإلى مواقع تويتر ويوتيوب والفيس بوك وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي ، وقد انبهر العالم وتغيرت صورته أمام تلك النماذج من الأناص العاديين ، ولكنهم منضبطون وملتمسون ، من رجال ونساء وأطفال في تونس ومصر وفي أماكن أخرى في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وقد انتشر نشاطهم السلمي بأشكال وطرق جديدة إلى مدريد ونيويورك ولندن وإلى مدن وعواصم أخرى عبر العالم .

إن الشجاعة التي أظهرها هؤلاء الناس في مواجهة العنف والقمع قد جعلت الكثيرين منا الذين يتمتعون بمعظم حقوقهم ، إن لم يكن جميعها لتحديد ولدعم قضية جميع حقوق الإنسان لجميع الناس ، إن تلك هي لحظة من لحظات التاريخ التي تسمح لنا فيها فرصة غير مسبوقه بأن ندنو من تحقيق الهدف الأسمى للبشرية جمعاء والمتمثل في توطيد احترام حقوق الإنسان للجميع ، وفي كل مكان ، فلنغتنم هذه اللحظة .

إن حقوق الإنسان تتعلق بنا جميعاً بنفس القدر وعلى قدم المساواة بلا استثناء وبلا حدود أي كان نوعها ، وإننا كمجتمع عالمي تعداده سبعة بلايين نسمة ويتمتع بالمساواة في الحقوق نتقاسم جميعاً هذا اليوم : يوم حقوق الإنسان الذي يوافق العاشر من كانون الأول / ديسمبر ، ففي هذا اليوم نحفل بذكرى ٦٣ عام خلت حينما صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبمعنى آخر فإنه يتمثل بالنسبة لنا جميعاً حق

جرائم ضد الإنسانية ترتكب في سورية

عقد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة جلسة خاصة ثالثة يوم الجمعة ٢٠١١/١٢/٢ حول الأوضاع الإنسانية في سورية ، وسبق أن عقدت جلستين استثنائيتين في ٢٩ نيسان الماضي وفي ٢٢ و٢٣ آب الماضي ، وبحث نتائج تقرير لجنة التحقيق الدولية التي منعته الحكومة السورية من دخول البلاد ولم تتجاوب أو تتعاون معها في تقصي الحقائق والوقائع ، حيث تبنى المجلس قراراً يدين الانتهاكات " الجسيمة والمنهجية " لحقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات والقوات السورية بحق المتظاهرين السلميين ، بموافقة ٣٧ دولة واعتراض ٤ دول منها الصين وروسيا وامتناع ست دول عن التصويت ، وحثت مؤسسات الأمم المتحدة على " اتخاذ الإجراءات المناسبة " .

وذكرت جريدة الحياة اللندنية في ٢٠١١/١٢/٣ أن المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافى بيلاي شددت في كلمتها الافتتاحية على «وجوب أن تتخذ المجموعة الدولية تدابير فعالة وملحة لحماية الشعب السوري»، وطالبت الدول الكبرى بإحالة ملف الانتهاكات السورية لحقوق الإنسان إلى مجلس الأمن الدولي ليحولها بدوره إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، بهدف معاقبة المسؤولين السوريين عن هذه الأعمال.

وذكرت أيضاً (أن رئيس لجنة التحقيق الدولية البرازيلي باولو بينهيرو أشار إلى أن أجهزة الأمن السورية «اتبعت سياسة إطلاق الرصاص من أجل القتل» واستهدفت المدنيين في التظاهرات السلمية، وعمدت في حالات كثيرة إلى العقوبات الجماعية من خلال حرمان السكان من الدواء والماء والأغذية والكهرباء. وأثارت الأدلة على وقوع أعمال تعذيب وعنف جنسي ضد الأطفال استياءً في صفوف المجلس. وقال بينهيرو أن «المستشفيات استخدمت مراكز اعتقال، كما تعرضت سيارات الإسعاف لإطلاق النار وجرم الكثير من الجرحى والمرضى من العلاج في المستشفيات العامة في العديد من المناطق، ولم ينج الأطفال من ذلك. وتشير قرائن موثقة إلى أن ٣٠٧ طفلاً قتلوا على يد قوات الأمن. وشهد شهر تشرين الثاني الماضي مقتل ٥٦ طفلاً. وخلص بينهيرو إلى أن «القوة المفرطة ضد المدنيين وحجم الاعتداءات وتكرارها وتنسيقها دفعت اللجنة إلى الاستنتاج أن الجرائم يتم ارتكابها تنفيذاً لسياسة حكومية».

من جانبها حثت منظمة العفو الدولية عقب صدور التقرير الدول المختلفة على أن تتصرف بحزم وتتحرك في ضوءه، والذي أكد بدوره ارتكاب القوات السورية لجرائم ضد الإنسانية خلال قمعها العنيف للمتظاهرين خلال هذا العام.



رابطة حرّة مستقلة لكتاب سوريين

أعلنت مجموعة من المثقفين السوريين عن تأسيس " رابطة الكتاب السوريين " من بينهم : أكرم النبي ، علي العبد الله ، صادق جلال العظم ، حسين العودات ، سليم بركات ، طيب تيزيني ، محمد شحرور ، بكر صدقي ، ميشيل كيلو ، سربست نبي ، ... وقد جاء في بيانها التأسيسي:

ديباجة :

رابطة ثقافية حرّة، عضويتها متاحة لكل الكتاب السوريين من مختلف التيارات الأدبية والفكرية الراغبين في أن يكونوا أعضاء فيها. والرابطة مفتوحة لكتاب عرب وغير عرب مساندين للشعب السوري كأعضاء شرف.

الكتاب الفلسطينيون ممن يقيمون في سوريا يتمتعون بالعضوية الكاملة في الرابطة، وينطبق عليهم ما ينطبق على إخوانهم من الكتاب السوريين.

إن اعتراف الرابطة بالتعددية الثقافية التي ينهض عليها المجتمع السوري يحتم علينا إزالة الأسباب، التي غيّبت لأجيال المكونات الثقافية المختلفة، وفتح المجال أمام هذه المكونات للتعبير عن ذواتها المبدعة بلغاتها الخاصة، وفي المقدمة منها اللغتان الكردية والأشورية السريانية.

دواعي التأسيس :

بموازاة ثورة شعبنا السوري من أجل الحرية والكرامة والنهوض الوطني، نعترّم، نحن، مثقفون سوريون متنوعو المناصب والمشارب، تأسيس رابطة للكتاب السوريين الأحرار، تعبر عن مشاركتنا في الثورة السورية، داخل الوطن وخارجه ، ووقوفنا الى جانب شعبنا الثائر، وعن شعورنا بالحاجة إلى إطار ديمقراطي ومستقل لعموم الكتاب السوريين، يعبر عن الواقع الجديد لسوريا التي تولد الآن في شوارع الحرية.

عبر تأسيس الرابطة اليوم، سنعمل على أن تستعيد الثقافة دورها التغييري والنقدي الريادي والمحرر، ويستعيد المثقفون استقلالهم وقدرتهم على المبادرة والتجديد الفكري والجمالي والأخلاقي، وأن نضع أنفسنا في صف شعبنا للدفاع عن حريات مواطنينا وحقوقهم ووحدتهم.

لقد عملت الثقافة طوال عقود جارية في بلاط النظام، وعمل غير قليل من المثقفين كأبواق وشهود زور.

نتطلع إلى أن تكون رابطة الكتاب السوريين حاضناً لتفاعل التيارات الأدبية والفكرية المختلفة التي تزخر بها الحياة السورية، وإلى أن تكون إطاراً عملياً لنقد وتفكيك ثقافة اللون الواحد التي كرسها استئثار حزب البعث الحاكم بالسلطات المادية والرمزية وسلوكه الشمولي الإقصائي الذي تجسد في "اتحاد الكتاب العرب" على مدار عقود من حكم التعسف الأمني.

من شأن هذه الرابطة أن تشكل إطاراً حراً ومنصة متقدمة للشعراء والكتاب والمفكرين والأدباء السوريين الأحرار المشاركين في صنع سورية الجديدة، والذين يفتشون عن إطار عملي للتفاعل فيما بينهم، بما يساعد على تسريع عملية الانتقال من نظام الاستبداد والقمع والإقصاء إلى نظام ديمقراطي مدني تعددي حر، أساسه المواطنة، يتيح أوسع الفرص للطاقت الإبداعية، الأدبية والفكرية.

(.....)

موقع الرابطة على الانترنت: <http://syrianswa.com>

حق المولد ، وهو أيضاً عيد ميلادنا المشترك ، إننا نحتمل بكوننا جميعاً ولدنا أحراراً ومتساوين، ونحتمل بأن حقوق الإنسان قد وجدت لتحميننا جميعاً، ولكن علينا ألا ننسى أن هناك الملايين من البشر الذين لا يزالون غير قادرين على التمتع بحقوقهم وعلينا أن نشيد بألاف الناس الذين ضحوا في عام ٢٠١١ بأرواحهم في سبيل الحصول على حرياتهم الأساسية ومنها التحرر من الخوف والتحرر من العوز والتي هي حقوق مخولة لهم بالفعل، ولذا فإنني في هذا اليوم،

يوم حقوق الإنسان، أدعوكم إلى تأييد حركة حقوق الإنسان العالمية ولتصبحوا من المدافعين عن حقوق الإنسان وافعلوا كل ما بوسعكم من أجل تعزيز التفاهم واتخاذ أي إجراءات مهما كانت بسيطة، من أجل تعزيز حقوق الإنسان ساعدونا على أن نحتمل بحقوق الإنسان ، حقوقنا، فأنتم بذلك تؤكّدون أيضاً حقوقكم .

* كلمة نافي بيلاي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على الرابط :

<http://www.un.org/ar/events/humanrightsday/2011/askthehr.html>



علي فرزات

يفوز بجائزة

مراسلون بلا حدود -

لوموند لحرية الصحافة

منحت منظمة مراسلون بلا حدود، بالاشتراك مع صحيفة لوموند وبدعم من TV5MONDE، جائزة حرية الصحافة للعام ٢٠١١ إلى رمزين من رموز الشجاعة هما رسام الكاريكاتور السوري علي فرزات والأسبوعية البورمية ويكلي إيفن نيوز. أقيم الحفل العشرين لجائزة حرية الصحافة في قاعة لوموند في باريس يوم الأربعاء الواقع فيه ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

في هذا الإطار، أعلن أمين عام مراسلون بلا حدود جان - فرنسوا جوليار: "إننا نكرم هذا العام صحافياً يتسم بالشجاعة وقع ضحية قمع وحشي أخذ النظام القديم يمارسه. يستحق علي فرزات هذه الجائزة. فتوجه رسومه أصابع الاتهام إلى انحرافات سلطة منهكة لم يعد أمامها أي خيار وتشجع السوريين على المطالبة بحقهم في التعبير بحرية. وقد كافأنا أيضاً وسيلة إعلام لم تستسلم قط أمام مقص الرقابة. لطالما واجهت ويكلي إيفن نيوز المجلس العسكري الحاكم في بورما مثبته عن براعة غير عادية في الإفلات من شبك الرقابة وإعلام الشعب البورمي. ولإتمام هذه المهمة، واجه قادتها وصحافيوها مخاطر جمة. لذا، يستحقون منا كل الدعم والتشجيع. في الوقت الذي يبدو فيه أن بورما أكثر انفتاحاً على المستويين السياسي والاجتماعي، يضطلع ويكلي إيفن نيوز بدور أساسي أكثر من أي وقت مضى".

اعتبر رسام الكاريكاتور السوري علي فرزات "صحافي العام ٢٠١١" لجودة عمله والتزامه في سبيل حرية الصحافة. فسرعان ما استقطبت روحه الأصيلة والمتمردة وإبداعه الاستثنائي أعداء بارزين شأن صدام حسين في العراق الذي هدد بقتله في العام ١٩٨٩ بعد إقامته معرضاً في باريس لرسومه الكاريكاتورية. وقد منع لفترة طويلة من السفر إلى الأردن أو العراق أو ليبيا. وفي العام ٢٠٠٠، أسس أول صحيفة خاصة مستقلة في ظل النظام البعثي - الدومري - لتكون مجلة ساخرة حرصت السلطات على إغلاقها بعد ثلاث سنوات. لا شك في أن الاحتجاجات وأعمال القمع شكلت محور عمله في ربيع العام ٢٠١١. وإثر فضحه الفساد واختلال نظام بشار الأسد، أقدم رجال مسلحون مقتنعون على التهجم عليه كاسرين له كلتا يديه على سبيل التحذير. وفي رسالة قرأها رسام الكاريكاتور الفرنسي بلانتو، أشار علي فرزات: "كنت أتمنى أن أكون بينكم الليلة للمشاركة في هذه الأمسية الجميلة. أهدي هذه الجائزة للشهداء والجرحى وأولئك الذين يناضلون من أجل الحرية. ولا بد لي من شكر كل من جعلوا من الربيع العربي نصراً ضد غياهب الظلمة والقمع".

.....

منذ العام ١٩٩٢، تكرّم مراسلون بلا حدود عمل الصحافيين ووسائل الإعلام لمساهماتهم في الدفاع عن حرية الصحافة أو تعزيزها في أي مكان من العالم. وتمنح الجائزة لجنة تحكيم دولية تتألف من إعلاميين ومدافعين عن حقوق الإنسان. وتتشارك لوموند و TV5MONDE للمرة الأولى جائزة حرية الصحافة.

٢٠١١/١٢/٨

مقتطفات - موقع مراسلون بلا حدود

تظاهرات وتمع

وبطش

في جامعة حلب

شهدت جامعة حلب خلال الشهر الجاري تظاهرات طلابية حاشدة في العديد من كلياتها وساحاتها في إطار الحراك الثوري العارم الذي تشهده سورية منذ أشهر، بمشاركة الشباب من مختلف مكونات الشعب وتضامن دكاترة ومدرسين وعمداء كليات ، وجوبت بأساليب مفرطة في القمع والبطش من قبل عناصر الأمن والشبيحة انتهاكاً لحرمة الجامعة وقاعات ومخابر الدروس وتدويساً لكرامة الطالب - الإنسان أمل الحياة ومستقبلها ، أدت إلى إصابة البعض بجروح أو كسور خطيرة واعتقال العشرات ، وكانت منظمة الطلبة لحزبنا قد أصدرت بياناً في ٢٠١١/١٢/٧ أدانت فيه السلوك والنهج القمعي في التعاطي مع المتظاهرين السلميين وطالبت بالإفراج الفوري عن المعتقلين وحملت السلطات المسؤولية عن سلامتهم وذكرت أسماء بعضهم : ريناس موسى كنو - هندسة كهرباء، احمد بيرم - أدب عربي ، فرهاد محمود - أدب تركي ، علي العبد الله - كلية الصيدلة ، يمان سراج - هندسة كهرباء ، محمد بدرخان - هندسة ميكانيك ، ادهم ديوب - هندسة كهرباء ، محمود بركل - كيمياء ، ديسم كنو - هندسة زراعية ... حيث أفرج عن البعض فيما بعد .



المخرج السوري أكرم حيدو يهدى جائزته إلى الشهداء الأطفال

ذكر موقع سوريا الجديدة أن المخرج السوري أكرم حيدو أهدى جائزته التي حصل عليها في ختام مهرجان دبي السينمائي بتاريخ ١٥ كانون الأول الجاري، إلى " أطفال حلبجة وأهلها والى الثلاثمائة طفل الذين سقطوا شهداء في سوريا وإلى الشعب السوري الذي قدم إلى الآن ومنذ بداية الثورة أكثر من خمسة آلاف شهيد". و كان الفنان الكردي السوري أكرم حيدو قد حصل على جائزة لجنة التحكيم الخاصة عن فلمه "حلبجة - الأطفال المفقودون"، و الذي يدور أحداثه حول مأساة أطفال حلبجة الذين فقدوا بعد قصف النظام البعثي العراقي لمدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية عام ١٩٨٨ .

وعن الأسباب التي منعت من إنتاج أفلام تتناول الواقع السوري وخاصة الكردي منه، ذكر الفنان أكرم حيدو أن " السبب الرئيسي هو أنني لا أستطيع العودة إلى سوريا منذ ستة عشر عاما هذا من جهة، ومن جهة أخرى الخوف الذي يسكن الناس هناك يجعلهم يبتعدون عن أي شيء مغاير لما يريد النظام، صنع فيلم عن الكورد في سوريا أشبه بالثورة في ظل هذا النظام - طبعاً هذا الحديث يخص ما قبل الثورة - أما الآن فلما لا ؟ "

ندوة سياسية في تل أبيب

أقيمت بمنطقة تل أبيب الحدودية أواخر الشهر الجاري ندوة سياسية عن المجلس الوطني الكردي في سوريا وآلية تشكيل المجالس المحلية، حضرها العديد من الشخصيات الحزبية والمستقلة، حيث أفتتحت الندوة باسم المجلس ترحيباً بالحضور، والوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الكورد وروح عميد الشهداء مشعل تمو وشهداء الثورة السورية، ومن ثم بدأت الندوة بتعريف المجلس الوطني الكردي في سوريا والحديث عن البيان الختامي لأعمال مؤتمره وما تمخض عنه من قرارات وتوصيات، كما تم التأكيد على تشكيل المجلس المحلي في الرقة وتل أبيب لما سيكون له دور إيجابي في التعامل مع المرحلة الحالية التي يمر بها بلدنا، وأغنى الحضور الندوة من خلال الأسئلة التي طرحت فيها، وأكد على ضرورة توحيد الصف الكردي .

ديكتاتور آخر أمام المحكمة الجنائية الدولية



بعد اعتقاله في شهر آذار الماضي من قبل قوات خصمه حسن وتارا الرئيس الحالي لساحل العاج (كوت ديفوار بالفرنسية) الفائز في الانتخابات الرئاسية، مثل الرئيس السابق لوران غباغبو بداية شهر كانون الأول الجاري أمام المحكمة الجنائية الدولية لمواجهة تهم تتعلق بارتكابه جرائم ضد الإنسانية من قتل وعمليات اغتصاب واضطهاد مختلفة أثناء وقوع أعمال العنف في البلاد عقب انتخابات الرئاسة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ وامتناعه عن تسليم السلطة بعد خسارته فيها ورغم مطالبات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة ورؤساء دول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا أثناء اجتماعهم في أبوجا بنيجيريا يوم ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠، بضرورة التخلي عن الحكم لصالح وتارا الذي أعلنت لجنة الانتخابات العليا فوزه رسمياً.

وقد قررت المحكمة البدء بالجلسات الإجرائية لمحاكمة غباغبو في شهر حزيران القادم .

إضاءات ...

السياسة علم

على المرء أن لا يفهم السياسة على أنها فكرة عارضة ورأي عابر، أو من السهولة الحكم على مسألتها بمجرد النظر إليها، والتفكير السطحي فيها، فهذا خطأ وأي خطأ .

فالسياسة علم كسائر العلوم .. كعلم الهندسة والطب والكيمياء و...الخ، فهل يُباح أو يُسمح لمن لم يدرس الطب أن يكون طبيباً، ولمن لم يدرس الهندسة أن يكون مهندساً.

إن السياسة علم أصعب من هذه العلوم التي ذكرناها، تحتاج إلى دراسة التاريخ والجغرافية وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم كمقدمات لها، ثم تحتاج إلى دراسة النظريات السياسية واختلاف الآراء فيها والتطبيق عليها، ومتى تكلمت بالنجاح ومتى فشلت وما هي أسبابه .

إن البت في الأمور السياسية هو من عمل الذين درسوها درساً وافياً، أما ممارسة السياسة والبت في قضاياها من قبل الذين لم يدرسوها.. تكون كممارسة الطبابة والهندسة من غير علم. وكل من يمارس السياسة يتعرض خلال حياته لتغيرات تحاول النيل منه، أو القذف به إلى خارج خيمة السياسة، ودائماً الخسوم أو أحيانا الأصدقاء يقفون وراء هكذا محاولات، لذا من حق السياسي أن يستند إلى القاعدة التي تقول: حُسن النية في السياسة أسوأ من سوء النية، وبخاصة مع الأعداء والخصوم .

كما أصدرت محكمة صلح الجزاء بالدرباسية - الحسكة، اليوم ٣٠ / ١١ / ٢٠١١ بالدعوى رقم أساس (١٦١) لعام ٢٠١١ حكماً جائراً بحق كل من :

- فرحان تمي بن خضر عضو العلاقات العامة بتيار المستقبل الكردي في سوريا .- سلمان شيخ حسن بن رشو ، بالسجن لمدة شهراً واحداً والغرامة الفية ليرة سورية لكل منهما بجرم التظاهر بدون ترخيص وفق أحكام المواد / ٣٣٥ - ٣٣٦ / من قانون العقوبات السوري العام .إبدال عقوبة السجن للسيد فرحان تمة بالغرامة خمسة آلاف ليرة سورية قراراً قابلاً للاستئناف

كما أصدرت محكمة بداية الجزاء في رأس العين - الحسكة، اليوم الاثنين ٢٨ / ١١ / ٢٠١١ بالدعوى رقم أساس (٤١٥)، حكماً جائراً على كلا من:

خورشيد منير محمد - محمد إبراهيم آل رشي - كاميران يوسف برو .

بجرم تحقير ودم وقدح رئيس الدولة - التظاهر بدون ترخيص وتظاهرات الشغب ذم وقدح الدولة وكيانها المواد (٣٧٤ - ٣٧٦ - ٣٣٥ - ٣٣٦) من قانون العقوبات السوري العام .

حيث حكمت بـ :

١ - براءة المدعى عليه كاميران يوسف برو من التهم الموجه عليه لعدم الثبوت .

٢ - الحكم على كل من خورشيد منير محمد ومحمد إبراهيم آل رشي - بالسجن لمدة ستة اشهر عن جرم تحقير رئيس الدولة وفق أحكام المادة ٣٧٤ عقوبات سوريا عام - السجن لمدة سنة واحدة عن جرم ذم وقدح رئيس الدولة وكيانها وفق أحكام المادة ٣٧٦ عقوبات سوريا عام وبالنتيجة سجن المدعى عليهما سنة ونصف السنة قرار غيائياً قابلاً للاعتراض .

وفي اليوم الأربعاء ١٤/١٢/٢٠١١ تم تقديم عدد من الناشطين والشخصيات الكردية وبعض الأخوة من العرب والشيشان إلى محكمة بداية الجزاء في رأس العين وهم كلا :

١-المحامي حسن برو بن يوسف ٢- محمود محمد العمو - عضو اللجنة السياسية لحزب يكي تي الكردي -٣- محمد برو بن يوسف ٤- محمود والي شيخ محمد ٥- عمر والي شيخ محمد ٦- شمس الدين مولود حسن بيك ٦- خالد شريف سيدو ٨- إبراهيم محمد إبراهيم ٩- محمد آله رشي بن إبراهيم ١٠- كاميران يوسف برو ١١- فرحان شيخو بن عبد العزيز ١٢- خالد محمود خليل ١٣- خورشيد منير ملا درويش ١٤- عيسى طه محمد علي ١٥- كانيوار بوبو أيانة ١٧- خالد خليل معي ١٨- محمود جميل عبد الحليم ١٩- حسين برو بن يوسف في الدعوتين برقمي أساس /٤١٦/و/٤٢٥/ والتظاهر بدون ترخيص والتحرير على التظاهر وتحقير ودم وقدح رئيس الدولة وكيانها وتظاهرات الشغب وفق أحكام المواد (٣٠٧-٣٧٤-٣٧٦) عقوبات عام بدلالة قانون التظاهر السلمي والمواد ←

محاكمات صورية في رأس العين

دأب النظام السوري منذ بدأ الاحتجاجات في المناطق الكردية ، على تنظيم ضبوط أمنية بحق النشطاء والشخصيات الكردية في جميع المناطق الكثير منها كيدي دون أي مستند قانوني ، حتى إن هذه الضبوط تم تنظيمها بدون وجود المدعى عليهم ، فقط يتم تنظيمها من قبل الشرطة وبتعليمات أمنية محضة يتم توجيهها ويتم تقديمهم إلى المحاكم ومن هذه المحاكمات بحق الناشطين :

أصدرت محكمة بداية الجزاء برأس العين - الحسكة، اليوم ٣٠ / ١١ / ٢٠١١ بالدعوى رقم أساس (٤٣٧) إدعاء النيابة العامة رقم (٣٥١) تاريخ ٧ / ٩ / ٢٠١١ أحكاماً جائرة بحق كلا من:

-المحامي محمد سليمان خليل :أمين سر المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا (DAD) .

- المحامي سليمان محمد إسماعيل، عضو مجلس إدارة اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سورية (الراصد).

- المحامي علي عبد الله كولو - المحامي عبد الوهاب جميل محمد - عبد الماجد إبراهيم علو - إسماعيل محمود عليكو - أكرم محي الدين معمو - محمد عيسى محمد علي أحمد بجرم: التظاهر بدون ترخيص والتحرير على التظاهر وتحقير ودم وقدح رئيس الدولة وكيانها وتظاهرات الشغب وفق أحكام المواد (٣٣٥ - ٣٣٦) عقوبات عام بدلالة قانون التظاهر السلمي والمواد (٣٧٤ - ٣٧٦) من قانون العقوبات السوري العام بدلالة المادتين (٢١٦ - ٢١٧) من قانون العقوبات السوري العام .

حيث حكمت كل منهم:

١ - بالسجن لمدة ستة أشهر عن جرم تحقير رئيس الدولة وفق أحكام المادة ٣٧٤ عقوبات سوريا عام

٢ - السجن لمدة سنة واحدة عن جرم ذم وقدح رئيس الدولة وكيانها وفق أحكام المادة ٣٧٦ عقوبات سوريا عام .

٣ - براءتهم من جرم التظاهر بدون ترخيص وفق أحكام المادتين ٣٣٥ - ٣٣٦ بدلالة قانون التظاهر .

وبالنتيجة سجن المدعى عليهم سنة ونصف السنة قرار بمثابة الوجيهي بحق الزميل المحامي علي كولو وغيائياً بحق الباقيين قابلاً للاعتراض والاستئناف .

أربعينية الرفيق أحمد درويش في عامودا



بمناسبة مرور أربعين يوماً على رحيل الرفيق الأستاذ أحمد درويش، أقامت منظمة عامودا لحزبنا حفل تابين في قرية تل كيف القريبة من عامودا حضره العديد من الرفاق والأصدقاء ووفود أحزاب الحركة الوطنية الكردية والسورية وممثلي تنسيقيات شباب الثورة في عامودا وبعض الشخصيات الوطنية المستقلة والأخوة المثقفين. بعد مراسيم الافتتاح من قبل عريف الحفل، ألقى الأستاذ جوان عزيز كلمة باسم المجلس الوطني الكردي جاء فيها: "... لاشك بأننا نعيش اليوم في سوريا مرحلة حرجة واستثنائية من تاريخ بلادنا، نتطلب منا جميعاً توخي الدقة والموضوعية في تشخيص الواقع وقراءته بعيداً عن الارتجال والانفعال، وأنا مدركون بأن السلطة هي المسؤولة الأولى عما آلت إليها أوضاع البلاد بسبب تعنتها ومكابرتها وتمسكها بالخيار الأمني، واستبعادها للحلول السياسية التي دعت إليها معظم القوى الوطنية السورية منذ بدايات نشوء الأزمة ومنها المبادرة الكردية، ولجئنا إلى ممارسة القتل بحق المتظاهرين السلميين بغية تثبيهم عن إرادتهم في التغيير وبناء دولة المواطنة، دولة الحق والقانون، التي تضمن حقوق الجميع، ونثبت حقوق شعبنا الكردي في سوريا دستورياً كثاني أكبر قومية في البلاد... هنا، لا بد أن نؤكد بأننا في المجلس الوطني الكردي في سوريا، نسعى بكل ما نملك من قوة من أجل توحيد وتجميع طاقات مختلف شرائح وفئات مجتمعنا الكردي في سوريا خدمة لتحقيق أهدافه، وأنا سوف نبذل كل الجهود من أجل توسيع المجلس ليضم كافة القوى والأحزاب والفعاليات التي لم تتمكن من المشاركة في المؤتمر الوطني الكردي بصرف النظر عن الأسباب.."

ثم ألقى الأستاذ مصطفى مشايخ/عضو اللجنة السياسية لحزبنا كلمة بهذه المناسبة الأليمة جاء فيها: "...لقد بذل فقيدنا الأستاذ أحمد جهوداً متميزة ومخلصة من أجل وحدة الحركة الوطنية الكردية أسوة بباقي رفاقه، حيث الجميع طلاب مدرسة وطنية أسسها السياسي الكردي البارز الراحل اسماعيل عمر رئيس حزبنا، إيماناً منا بأن قوة الشعوب واحترامها تكمن في وحدتها وحرص صفوفها، وبجهود الجميع، حزبيين ومستقلين تحقق هذا الهدف النبيل وتوجع بعقد مؤتمر وطني كردي واعتبر المؤتمر مجلساً وطنياً، وتم انتخاب هيئة تنفيذية كمرجعية كردية يصنع فيها القرار الكردي وترسم الاستراتيجية المستقبلية. وتليت كلمة باللغة الكردية باسم ميثاق العمل الكردي. وألقى الأستاذ سلمان بارودو كلمة ارتجالية باسم مجلة الحوار. وكلمة باسم الهيئة المنظمة للاحتفال (منظمة عامودا لحزب الوحدة) جاء فيها: "...بداية، نود أن نشير إلى مسألة هامة ألا وهي أننا تعلمنا في شرقنا أن نكرم رموزنا وقادتنا بعد مماتهم، وتغدو المنابر مكاناً للثناء والخطب، ويتزاحم المشاركون في الكلام في حين يتعرض الكثير منهم في حياتهم للإساءة والإقصاء والتشهير.. كما تليت برقيات وردت من تنسيقية شباب عامودا، اتحاد شباب الكرد في عامودا، كوجكا جكرخوين، جمعية دجلة لحماية وتعليم اللغة الكردية، جمعية جلادت بدرخان لتعليم اللغة الكردية، مركز رشيد كرد الثقافي بعامودا، السيد سعيد ناسو، الدكتور عبيد كندش من السويد. أخيراً، اختتم الحفل بكلمة آل الفقيد ألقاها الأستاذ أنور ناسو، قدم فيها خالص شكره وامتنانه للسادة الحضور على مشاركتهم حفل تابين الراحل ووفائهم لرسائله التي عمل لأجلها طوال حياته.

(٣٣٥ - ٣٣٦) من قانون العقوبات السوري العام بدلالة المادتين (٢١٦ - ٢١٧) من قانون العقوبات السوري العام حيث تم استجواب كلا من المحامي حسن يوسف برو واستمهل وخالد محمود خليل طلب إمهاله أيضاً لجلسة أخرى وكرر شمس الدين مولود حسن بيك أقواله باعتباره كان قد أحيل من قبل فرع أمن الدولة بالقامشلي إلى المحاكمة موقوفاً حيث تم إمهالهم ورفعت الجلسة إلى يوم ٢٥/١/٢٠١١.

إننا في منظمة الجزيرة لحزب الوحدة الديمقراطي الكردية في سوريا (يكيتي) ندين وبشدة هذه المحاكمات التي لا تستند إلى أي أساس قانوني، ونطالب بإسقاط التهم الموجه لهم وحفظ هذه الدعاوى علماً بان هذه المظاهرات لم تخرج عن نطاقها السلمي والتي يكفلها الدستور السوري. كما أن هذه الدعاوى تحمل دلالات واضحة على عدم استقلاليه القضاء وحياديته و تبعيتها للأجهزة التنفيذية، مما يشكل استمراراً في انتهاك النظام السوري للحريات الأساسية واستقلال القضاء التي تتضمنها المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان و وقعت وصادقت عليها الحكومة السورية

منظمة الجزيرة
حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي)

رحيل مفاجئ

لرفيق عبد الرحمن

مصطفى



إثر جلطة حادة توقف قلب الرفيق عبد الرحمن مصطفى عن الخفقان لدى تواجده في مكان عمله بمعصرة الزيتون الكائنة في قريته فجوم - عفرين وذلك مساء يوم الأربعاء ٢٠١١/١٢/٦ ، وفي صبيحة الخميس وري الثرى في مقبرة القرية وسط حشد من رفاقه وأهله ومحبيه ، حيث زين جثمانه بإكليل من الزهر باسم منظمة الحزب في حلب ، وألقى أحد الرفاق في رحيله كلمة ارتجالية ذكر فيها ما تميز به الراحل من أخلاق حميدة ومدى حبه لشعبه ودفاعه عن قضيته القومية الديمقراطية العادلة ، داعياً الجميع بالسير في الدرب الذي سلكه في حياته .

ولد الراحل في قرية قوجمان التابعة لمنطقة عفرين عام ١٩٦٠ ودرس فيها الابتدائية والإعدادية في جنديرس ، وانتقل إلى مدينة حلب لينال فيها شهادة الثانوية الفنية (إلكترون) ، وانتسب إلى صفوف حزبنا في الثمانينات، وله من الأولاد أربعة : جيهان - نجاة - ريجاف - زيلان .
الرحمة للراحل والعزاء الحار لرفاقه وأهله وأسرتهم .

الرفيق الشاب لالش محمد فهيم يوسف

يغادرنا

إثر حادث سير مؤلم في أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق يوم الأحد بتاريخ ٢٠١١/١٢/١١ توفي الرفيق لالش محمد فهيم يوسف ، حيث كان يقيم هناك لأجل العمل والدراسة ، وهو من مواليد القامشلي - جمعاية ١٩٨٧ وانضم إلى صفوف حزبنا باكراً ، حيث تربى في كنف عائلة وطنية مخلصنة عرفت بوفائها وتضحياتها في سبيل قضية شعبنا الكردي العادلة ، وعُرف الفقيه بدمائه أخلاقه ولين تعامله والتزامه بالنضال .

وصل جثمان الراحل إلى أهله يوم الاثنين ٢٠١١/١٢/١٢ ووري الثرى في مقبرة قرية خزنة التابعة لمنطقة القامشلي وسط حزن الأهالي وأصدقائه ورفاقه .

للفقيد الرحمة والسكينة ولأهله ورفاقه طول البقاء .

المهندس صالح عثمان

ينال درجة الماجستير في

الفلسفة



قدّم المهندس صالح عثمان رسالته في الماجستير بعنوان : **ظاهرة العولمة والمسألة الأخلاقية** ، في كلية الآداب - جامعة دمشق بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٩ ، بحضور عدد كبير من الأصدقاء والمهتمين ، وتمت مناقشتها بإشراف لجنة التحكيم المؤلفة من السادة : الأستاذ المساعد الدكتور عصام عبود والأستاذ المساعد الدكتور أحمد أبو زيد والدكتور محمد شحادة.

لوحظ أن عثمان بذل جهداً مضميناً في الإحاطة بكافة جوانب موضوع رسالته التي أجمعت لجنة التحكيم على صعوبة الخوض في ظاهرة شائكة وشاقة كالعولمة .

وقد نال الأستاذ صالح عثمان درجة الماجستير بتقدير جيد وعلامة ٧١ ، ويذكر أنه حاصل على الإجازة في الهندسة الزراعية بالإضافة إلى الفلسفة .

تتقدم أسرة تحرير الوحدة بأحرّ التهاني والتبريكات للأخ صالح عثمان بتحصيله العلمي الجديد وتتمنى له دوام النجاح والتقدم .

الحراك الكردي في سورية:

الانخراط الحذر في الثورة

بقلم: بدرخان علي *

انخرطت الحركة الكردية السورية في الحراك الوطني العام والنضال الديمقراطي بشكل متزايد، لا سيما في العقد الفائت. وكان للحركة الاحتجاجية الكردية السلمية في آذار (مارس) ٢٠٠٤ ، أن تنبه السلطة والمجتمع والقوى السياسية إلى عمق الاحتقان الكردي المتراكم جراء السياسات التمييزية المتواصلة. ويجوز اليوم أن نعتبر انتفاضة الكرد عام ٢٠٠٤ العفوية والسلمية تماماً (والمشروعة)، أحد التمارين الأولية المكلفة على مناهضة نظام الاستبداد في سورية خلال العقود الأخيرة، وقد راح ضحية عنف السلطة آنذاك ما يزيد عن ٣٠ شهيداً خلال بضعة أيام وآلاف السجناء عدا عن قصص تعذيب تُشابه تلك التي نسمعها ونراها اليوم. ويجوز القول كذلك إنها كانت انتفاضة مبكرة وغير ناضجة الشروط كي تتحول إلى انتفاضة سورية عامة، وذلك بسبب طابعها القومي أساساً، واندلاعها على خلفية مغايرة للربيع العربي الحالي، بل على خلفية أحداث العراق بعد الاحتلال الأميركي، الأمر الذي أثار مشاعر عربية وكردية متناقضة ومتضادة.

وقد ساهم ذلك الانخراط وتوجيه الحركة السياسية الكردية نضالها صوب دمشق في تشكيل رأي عام كردي يتجه بصورة متزايدة نحو ربط النضال من أجل الحقوق الكردية بقضية الديمقراطية والحريات العامة ونشر ثقافة حقوق الإنسان في عموم البلاد، بدل التماهي مع حالات كردية خارج سورية. واليوم نشاهد الحراك الشبابي الكردي في الانتفاضة السورية يجسد هذا التوجه عفويًا ولو بغير

وتجاهلها النظام بالطبع، وتآلف معظمها أخيراً في إطار «المؤتمر الوطني الكردي» الذي تبني الحراك الشبابي الكردي وأهداف الانتفاضة السورية في الحرية والكرامة والإصرار على سلمية الثورة ونال التفافاً جماهيرياً كبيراً، ارتكبت خطأ في طرح شعار كبير ومناقض لنفسه «حق تقرير مصير الشعب الكردي في سورية في إطار وحدة البلاد» وفي كلام غير مقتنع عن شيء شبيه بالفيدرالية، هو اللامركزية السياسية. وهذا شينان يصعب إقناع الغالبية العظمى من السوريين بهما ولا يملك الشعاران هذان إمكانيات ملموسة للتحقق على أرض الواقع نظراً إلى خصوصية المناطق الكردية لجهة عدم وجود إقليم كردي واحد بل مناطق غير متصلة واختلاط سكاني فيها.

الغريب حقاً أن برامج عموم الأحزاب تخلو من هذه المطالب، إلا في الكلام العام عن حق الكرد المبدئي كشعب في المنطقة بالحصول على حقوقه القومية أسوة بباقي شعوب المعمورة، وهذا شيء عادل من الناحية التاريخية. ومن الأحزاب المشاركة نفسها من انتقد مراراً استيراد شعارات وبرامج كردية من العراق أو تركيا أو إيران وظلت تنادي بخصوصية القضية الكردية في سورية واختلاف معطياتها عن باقي البلدان. وكان من الأجدى لو تبني المؤتمر الكردي تلك الصيغة المنطقية والواقعية التي طرحتها غالبية الأحزاب الكردية في وثيقة لها صدرت بعنوان «رؤية مشتركة للحل الديموقراطي للقضية الكردية في سورية ٢٠٠٦» جاء فيها مثلاً: (إعادة النظر في التقسيمات الإدارية في المناطق الكردية، وتطوير الإدارة المحلية فيها بما يتلاءم مع خصوصيتها القومية) بالإضافة إلى الاعتراف الدستوري بالقومية الكردية في البلاد والمطالب الأخرى المعروفة، بدل الحديث عن حق تقرير المصير واللامركزية السياسية.

٣- هناك لوم وعتاب كرديان على مواطنيهم العرب في محتهم الطويلة مع هذا النظام. لا سيما حرمانهم المديد من الجنسية والاعتراف بلغتهم في أبسط الأحوال. أما حديثاً، فمازالت الطريقة التي تعاملت بها بعض عشائر عرب الجزيرة تحديداً، مع محتهم الدامية مع النظام إبان هبّتهم السلمية في آذار ٢٠٠٤، تردد هنا وهناك.

٤- ليس بين الكرد اليوم، سياسيين ونشطاء ومثقفين، من هو إلى جانب النظام أو في وارد تبرير سياساته القمعية والاستتصالية. ومن الفعاليات السياسية والشبابية الكردية من يشارك في أطر المعارضة السورية المعروفة.

٥- السلطة نفسها تتجنب إثارة الغضب الكردي إلى حد بعيد، وتتعامل مع الكرد واحتجاجاتهم بإهمال ملحوظ، لكون الأكراد كتلة متجانسة (حوالي ١٣-١٥% من عدد السكان) يمكن أن يرفدوا الحراك العام بدفعة قوية وحاسمة، لا سيما في مدينتي دمشق وحلب.

٦- الجزيرة السورية تعيش منذ بداية الانتفاضة حركة عمرانية غير مسبوقة، وفي بناء المخالفات خصوصاً بعد تحريم البناء قانونياً لسنوات عدة بموجب مرسوم يحظر البناء في المناطق الحدودية إلا بشروط تعجيزية، منها موافقة الأجهزة الأمنية المحلية ووزارات في دمشق. هذه الحركة امتصت جمهوراً محتملاً لحراك جماهيري احتجاجي.

توجيه من الأحزاب التي ساهمت في هذا المناخ قبل الانتفاضة. كما كان للانتفاضة بحد ذاتها أن تخلق هذا المجال الوطني العام من خلال الإصرار على شعارات الكرامة والحرية الممنوعتين على المجتمع السوري بأسره، وإبراز معاناة السوريين جميعاً أمام آلة القمع والعنف.

الحراك الكردي في الانتفاضة

في ما خص الشأن الكردي في الانتفاضة الراهنة، من المفيد تسجيل الملاحظات والوقائع التالية من خلال متابعة الحراك الجاري والنقاشات والسجلات البينية الكردية:

١- هناك احتجاجات كردية متواصلة منذ بداية الحراك الاحتجاجي في مدينتي القامشلي وحمص خصوصاً ترفع فيها كل شعارات الانتفاضة السورية العامة، تضاف إليها شعارات وهتافات متعلقة بالمطالب الكردية. وسبقت هذه الاحتجاجات المدن الكبرى (حلب ودمشق) وخصوصاً حماة، التي لم تنتفض إلا بعد مرور أكثر من شهر، وهي المدينة المعروفة تاريخياً بمناهضتها للحكم الحالي، والتي راح في المواجهات بينها وبين النظام عشرات الآلاف من القتلى والسجناء خلال أزمة الثمانينات الدامية. وسبقت المناطق الكردية مناطق عديدة في البلاد لم تحتج تقريباً حتى اليوم (الرقّة-السويداء-طرطوس....).

٢- هناك تيار كردي واسع تمثله غالبية القيادات السياسية الحزبية، يتجنب التصادم والتصعيد في مواجهة النظام الحاكم، تحاشياً للنتائج الوخيمة المحتملة على الوضع الكردي الحساس جراء بطش النظام وإمكانته بالتلاعب على الحساسيات الأهلية في منطقة الجزيرة السورية بشكل خاص، حيث المكونات الأخرى تنظر بريبة شديدة إلى أي حراك كردي، وخضوع معظمها لهيمنة أجهزة السلطة واستفادتها الواقعية من تهميش الأكراد في المجالات الوظيفية والإدارية. وعلى عكس ما يشاع أحياناً، فإن هذا الحذر السياسي المفرط يلقى تجاوباً وتفهماً في الوسط الكردي عموماً، أحزاباً وأفراداً.

وهناك رأي للعديد من القيادات الكردية الفاعلة في بداية الاحتجاجات، مفاده: النظام قوي ولا يمكن إسقاطه بسهولة كما يروج بعض المعارضين في الخارج ويحددون مهلاً أسابيع وأياماً أحياناً لسقوطه، والمعركة مكلفة علينا كثيراً، لذلك ينبغي الضغط على السلطة لكسب إصلاحات جديدة وعميقة وإجبارها على القبول بانتخابات حرة وسيسقط النظام بعدها تدريجياً من دون تكاليف باهظة على المجتمع. وهناك تخوف كبير من التدخل الخارجي، وحساسية كردية خاصة جداً من الدور التركي والأجندة التركية خلف استقبال النازحين ودعم بعض أطراف المعارضة، ناهيك بمخاوف الاقتتال الأهلي والطائفي.

والمواقع أن مجمل الأحزاب الكردية السورية ذات توجهات إصلاحية وبراغماتية لم تعتد العمل الثوري والدعوات الانقلابية ولا التنافس على السلطة، وهذا شيء لا يراه الكثير من القيادات عيباً، بل ناجماً عن وضعهم «الأقلوي» وحساسية موقعهم الاجتماعي والسياسي.

لكن الأحزاب الكردية التي طرحت مجتمعة مبادرة معقولة لأزمة البلاد في بداية الانتفاضة ولم تعمل لها بما فيه الكفاية إعلامياً وسياسياً ولم تلق اهتماماً من القوى الأخرى

الكرد لحظة التغيير السورية

بقلم: فاروق حجي مصطفى *

تمهيد

الكرد من المكونات الأساسية للنسيج المجتمعي والتاريخي السوري. فقد شاركوا تاريخياً في بناء دولة سوريا، وتراوحت مشاركتهم بين صناعة القرار إذ تبوّؤوا مناصب عليا (من رئاسة الجمهورية إلى رئاسة الحكومة وقيادة الثورات)، والعمل في موقع المقاومة مع الجماهير. وبعد شعورهم بتهميشهم من قبل السلطات والأحزاب، ولا سيما الحزب الشيوعي والأحزاب القومية العربية في أواسط الخمسينيات، شكّلوا حزباً خاصاً بهم، هو الحزب الديمقراطي الكردي (١) ولهم الآن عددٌ لا بأس به من الأحزاب، جاء نتيجة للانشقاقات الحزبية، بعضها قدرته محدودة، وبعضها الآخر يملك إمكانياتٍ شعبيةً معقولة. وقد أسس بعض هذه الأحزاب مع قوى عربية معارضة "إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي" إثر الحراك النخبوي في مرحلة ربيع دمشق.

قاوم الكرد سياسة سلطة الوحدة في العام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا، فرفضوا حلّ حزبهم الوحيد على الرغم من أنّ غالبية الأحزاب الأخرى في سوريا، بما فيها حزب البعث، حلت نفسها. ومنذ أواسط الثمانينيات عاشت هذه الأحزاب ضمن إطار سياسة "غضّ النظر" من طرف السلطة السورية. وبلغ قمع السلطة لهم ذروته بعد العام ٢٠٠٤، أي بعد الانتفاضة الكردية في سوريا (أحداث القامشلي).

اليوم، تتفق غالبية هذه الأحزاب (ولها نشرات ومجلات ومواقع إلكترونية) بعضها مع بعض، ومع المتقنين الكرد المستقلين، على ضرورة حماية حركة الاحتجاجات وإنجازاتها. ولها في هذا الشأن مبادرة للخروج من الأزمة الوطنية ←

والكثير من الأسر التي هجرت الجزيرة إلى دمشق وضواحيها بحثاً عن لقمة عيش (غير كريمة على أي حال) عادت إلى موطنها بعد توافر فرص العمل في البناء وتحريك الحياة قليلاً في الجزيرة. وكذلك ساهم في ذلك منح الجنسية لعدد كبير من المجريين منها، على رغم رفض الحراك الكردي الاحتجاجي مقايضة الجنسية بالحرية والكرامة.

٧- في جامعتي دمشق وحلب، كان للطلاب الكرد دور ملحوظ في الاحتجاجات التي حصلت على رغم ندرتها وتواضعها، وقد قمعتها السلطة بوحشية فظيعة.

٨- حصيلة هذا الحذر السياسي الكردي، وغض نظر السلطات هو ما يعتبره بعض المراقبين تفاهماً بين السلطات والنخب الكردية، وهو ليس كذلك على أي حال. والأمر مفسر، فبالإضافة لما ذكرناه أعلاه هناك الطابع الطرقي للاحتجاجات الكردية (أقصى شمال شرقي البلاد بعيداً من العاصمة)، غير المؤثر بنحو فعال على السلطة ومراكزها. ونضيف هنا كيف تعاملت السلطات مع احتجاجات حي الأكراد (ركن الدين) في دمشق (الحي الكردي التاريخي في دمشق) ببطش معهود، حيث سقط قتلى وجرحى أكراد.

إلا أن بعض الأصوات السورية غير المسؤولة التي تطالب الأكراد بأن يكونوا في مقدمة الانتفاضة دوماً (وهم لا يستطيعون أن يكونوا ذلك لجملة عوامل موضوعية وذاتية تطرقت إليها هذه الورقة) وإلا سوف يجرمون في المستقبل من حقوقهم، فهي لا تتم بالضرورة على الحرص على إنجاز الانتفاضة واجترار مستقبل ديموقراطي حقيقي لكل السوريين.

٩- يتوجب التنويه هنا كذلك بمقولة مفادها أن مستقبل الأكراد في البلاد يتعلق بحجم تضحياتهم في هذه الانتفاضة، بدل أن يجري الحديث عن ضرورة ما يدعى بـ «التمييز الإيجابي» لمصلحة المناطق والفئات الأكثر تهميشاً طوال العقود الماضية. لا ندري إلى أي أساس ديموقراطي تستند هذه «النظرية». وهي تضرر شيئاً خفياً ليس فيه أي محبة. على أساس هذه «النظرية» ينبغي حذف مدينة حلب بملايينها الخمسة من خريطة سورية المستقبلية، لأنها لا تحتج بعد مرور تسعة شهور على الانتفاضة، كما يجب حذف أنصار النظام الحالي وهم فئة غير قليلة من المواطنين السوريين من كل طوائف المجتمع السوري، من لائحة المواطنة السورية مستقبلاً. أقل ما يقال في هذه المقولة أنها غير وطنية وغير عقلانية وغير سياسية.

بقيت الإشارة إلى نقطة مهمة وأخيرة: باعتبار الهوية القومية بطابعها الديموقراطي الإنساني هي الغالبة عند الجمهور الكردي وغياب تيارات دينية أو مذهبية في الوسط الكردي والتسييس العالي في هذا الوسط، والاعتدال السياسي للحركة الكردية، ونمط التدين الوسطي المنتشر بين الأكراد، وهو ما يرجح أن الكتلة المجتمعية الكردية ستكون شريكاً قوياً في الحفاظ على علمانية الدولة السورية المنشودة ومدنيتها في وجه تيارات أصولية محتملة و ضد العصبية الطائفية المهددة. القول هذا لا يستند إلى فرضيات جوهربية تزعم تطوراً كردياً عن مواطنهم العرب أو امتلاكهم لحدائثة موهومة دون غيرهم، ولا استعلاء قومياً، إنما بالضبط بسبب العوامل التي ذكرتها للتو، وفي الشروط الراهنة تحديداً، أي احتداد الهوية القومية والحاجة للانتماء الطائفي.

الشعارات التي يرفعها المحتجون السوريون، آزادي بالكردية والحرية بالعربية جنباً إلى جنب، وما يردده الشباب في مدينة حمص من شعارات التآخي الوطني وفق تهجئة كردية مكسرة، وحين ينادي السوريون في سائر ساحات البلاد، وحتى الجولان المحتل، باسم الشهيد الكردي مشعل التمو، وما يردده الشباب الكردي من شعارات وهتافات حساسة للهم العام ونصرة حماة ودرعا وأدلب وحمص، كل ذلك يستحق ان يكون منطلقاً لرسم سياسة مستقبلية ديموقراطية وجامعة للسوريين كلهم، وهذا تحد سياسي وثقافي كبير ينتظر النخبة السورية القادمة بعد رحيل النظام، الغارق في دماء السوريين كلهم والذي هو العقبة الكبرى في طريق تطوير وطنية سورية ديموقراطية ودولة قانون وعدالة اجتماعية.

* كاتب كردي سوري - جريدة الحياة اللندنية - الأربعاء، ٢٨ ديسمبر ٢٠١١

bedirxaneli@hotmail.com

يمكن الحديث عن إشكاليتين بقيتا معلقتين في المشهد السوري والكردي:

الأولى، أن الكرد حاولوا تاريخياً، وبطرق عدة، طرح مشكلاتهم، وأهمها الحقوقية، عبر مختلف الألفية، لكنّ قوبل ذلك بنوع من الحذر واللامبالاة، ولم يجدوا آذاناً صاغية لصيحاتهم من قبل الجميع (الدولة، المعارضة، المثقفون).

والثانية، أن النخبة الفاعلة (من مثقفين وسلطة) لم تستطع حتى اللحظة أن تتحرر من تهمة "رغبة انفصال الكرد عن سورية". بل المفارقة أن الكرد أنفسهم لم يستطيعوا التخلص من هذه التهمة حتى اليوم، على الرغم من كلّ تضحياتهم. هذه الفكرة فعلت فعلها في ما جرى، وتجرى اليوم محاولة لتطويقها عبر تصريحاتٍ تتحدث عن اللحمة الوطنية وتركيبة النسيج السوري، وإن بصيغ غامضة تتهم أيدي خارجية وعملاء داخلين. ولكن، في الحصلة، يقرّ الجميع بأنّ الخوف من الانفصال كان وهماً لم يعد مفيداً نشره.

اليوم يعتبر الكرد أن قضاياهم لفتت الانتباه، ويرون ذلك مدخلاً للحوار العربي – الكردي الذي يراهنون عليه للوصول إلى مطالبهم المشروعة. ولذلك عمدت الشخصيات والفعاليات والوجهاء والأحزاب الكردية، بالتناغم مع الفعاليات الوطنية، إلى إطلاق بيانات وعبارات تساعد على التغيير. ولقد أن الأوان لتقهم الحالة الكردية من دون مواقف مسبقة تطفو على السطح كلما أراد الكرد المطالبة بحقوقهم، ومن دون رميهم بتهمة "الانفصال" أو تهمة "الإضرار باللحمة الوطنية" أو غيرهما.

ويمكن الاستنتاج أن الكرد، فور وجودهم حركة سياسية، كانوا من أنصار التعاون وبناء علاقاتٍ جديدة مع العرب. ولعلّ نقاشاتهم مع الوسط النخبوي العربي كانت همّاً أساساً من هموم السياسي الكردي، أخذين بعين الاعتبار أن الوضع الكردي يصلح داخلياً، وأنّ الشأن الكردي شأنٌ ديمقراطي (بمعناه الحيوي والفعال) لا مسألة قومية جافة وخشنة. لذلك أعتقد أن لا كردي يرضى أن يكون معزولاً ومرفوضاً في النسيج السياسي السوري. ولقد أثبت تاريخهم السياسي:

١- أنهم حريصون، ربّما أكثر من غيرهم، على الوحدة الوطنية، ومقتنعون بأنّ حلّ القضايا العالقة يتمّ بالحوار بين كل الأطياف السورية وفعاليتها السياسية والمجتمعية المعنية جدياً بعملية التغيير.

٢- وأنهم يعرفون أنّهم يشكلون مع غيرهم نسيج المجتمع السوري بألوانه الجميلة، وأنّ هذا النسيج يحتاج اليوم إلى الأخذ في الاعتبار، وبشكل واسع وموضوعي، مسألة الديمقراطية من كلّ جهاتها. وبهذا يصبح تناول الاحتجاجات شأنًا سورياً خاصاً مرتبطاً بالمسألة الديمقراطية، ويؤدّي تأجيله إلى جعل كلّ ←

التي نعيشها. كما أنها تستعدّ لعقد مؤتمر وطني يمثّل مرجعية الكرد السياسية. (٢)

الكرد وحالة الاستقطاب

عندما بدأت حركة الاحتجاجات في سوريا راهن كثيرون على أن الكرد سيشكلون وقوداً لأيّ نشاط معارض، وظنّت المعارضة السورية أنّ الاحتجاجات ستقوى في المناطق الكردية. أما السلطة فراهنّت على صمت الكرد، وعلى أنّ استمرار هذا الصمت سيؤثر سلباً في مصداقية الاحتجاجات لأنّه سيصتقها ضمن إطار "الصراع الطائفي" (وفق تصوير البعض للاحتجاجات البحرينية)، على عكس الاحتجاجات ذات الطابع الوطني العام. ولعلّ سبب نظرة الكثيرين إلى أنّ الكرد سيصبحون وقود الاحتجاجات لا يعود إلى أنّ الكرد "بسطاء ويمكن استغلال بساطتهم وحماستهم" بل لأنّ ثمة مشكلة قائمة منذ أمد بعيد، اسمها "القضية الكردية في سوريا". وهذا يعني أنّ حلّ المسألة الكردية من المسائل المهمة في المشهد الوطني السوري.

ثمة من يرى أنّ المعارضة الوطنية الديمقراطية لم تفعل شيئاً استثنائياً كي ينخرط الكردُ بفاعلية أكبر في الاحتجاجات. وعلى الرغم من أنّ هؤلاء حرصوا على عدم إثارة النعرات، وسعوا إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية وعلى العلاقة العربية – الكردية، فإنّ تلك المعارضة لم تستثمر ذلك لبناء علاقةٍ جديدة بين مكونات المجتمع السوري مبنية على التعايش المشترك عبر تقدير كل طرف هواجس الآخر وحقوقه.

لقد فسحت الحركة الاحتجاجية المجال أمام الكرد ليكونوا صنّاع سوريا جديدة، وذلك من خلال ثقافة تبنّت شعار "واحد واحد الشعب السوري واحد." ورأوا أنّ حماية الانتفاضة جزءاً من المسؤولية الوطنية، تقع على عاتقهم حمايتها كما تقع على عاتقهم حماية حقوقهم الكردية.

ومن هشاشة الوعي السياسي، وقصر الرؤى، أنّ نعتقد أنّ الكرد سوف يكونون خارج إطار التغيير، أو يكونون من دعاة التدخل الخارجي في الشأن السوري الداخلي. ويعود ذلك إلى أسباب كثيرة أهمّها:

أولاً: علاقة الكرد بالسياسة من جهة اليسار تاريخياً. فهذا يجعلهم غير واثقين بجذوى الحديث عن التدخل الخارجي لصالحهم لأنه لو حدث فلن يكون عاملاً مساعداً على بناء دولة الشراكة بقدر ما سيعمل ضمن إطار المصالح. ولعلّ عدم ذهاب الكرد إلى مؤتمر أنطاليا دليل على رفضهم خدمة أيّ أجندات خارجية.

ثانياً: علاقة الكرد بالتاريخ السوري حتى الآن أكّدت هذه الوطنية التي بدأها كثيرون، أمثال يوسف العظمة وإبراهيم هنانو، ولم تنته حتى اليوم لأنّ أساساتها الاجتماعية الاقتصادية كانت تتعرّز باستمرار (اختلاط، زواج، صداقات، علاقات تجارية صناعية وتفاعلات ثقافية وحضارية بين ألوان الطيف السوري).

لتركيا من دور مهم في سوريا. وهذا الأمر أزعج الكرد لأنهم لا يحبّون العلاقة العميقة مع تركيا، ولا يريدون وصايتها خلال المرحلة المقبلة، بل هم لا يتقنون بها، إذ يتساءلون مثلاً كيف ينتهك الأتراك حقوق الإنسان في كردستان تركيا ويدافعون في الوقت نفسه عن حقوق الإنسان في سوريا؟

أما المعارضة السورية العلمانية فليست أحسن حالاً من "الإخوان": فهي أيضاً تعمل ضمن إطار أيديولوجي تقليدي لا يستجيب للتطورات بسهولة، وهي أحياناً تعجز عن المواكبة بسبب المواقف المسبقة، وجزء منها متشبّث بالفكر الشمولي اليساري الذي كان طاعياً على كلّ الإيديولوجيات في المشرق. لقد تجاوز الطرفان، الإسلامي والعلماني، الكرد. لكنّ هؤلاء أقرب إلى العلمانيين. ولا نستغرب أن القوميين العربيين قد يكونون أكثر انسجاماً مع الحالة الكردية من الإخوان المسلمين — وهنا لا أقصد المناخ الديني إذ قد يكون للأقليات مكاناً في هذا المناخ، لكن العيب الوحيد فيه أنه لم ينتج حالة المعارضة الإسلامية الديمقراطية السورية الحقة، ولا يمكن الاستناد إلى الوثيقة التي حرّرها "الإخوان" في أواسط هذا العقد والتي تتحدث عن بناء دولة ديمقراطية مدنية.

بقي القول إن التجربة المصرية قد تدفعنا إلى عدم الوثوق بشكل مفرط بالإسلام السياسي، خصوصاً لأنه تلتزمهم في بعض الأحيان صفة الانتهازية. وإن ننس لا ننس في هذا الصدد ما قاله الناطق الرسمي لـ "الإخوان" السورية، زهير سالم، على قناة "المستقلة"، من أن سوريا بلد مسلم ويجب أن يكون الإسلام هو المصدر الأساس للدستور. هذا فضلاً عن أننا رأينا مؤخراً كيف كان بعض الإسلاميين يستعجلون في إنجاز أطر أو مؤسسة بديلة ليس للنظام فحسب بل لكل السوريين أيضاً. والسؤال المهم هو: هل ستسهم المعارضة في تأسيس فضاءٍ للتعايش المشترك بين المكونات السورية من خلال خلق الأرضية المناسبة لقبول الآخر وبناء دولة الشراكة؟!

(١) تأسس أول حزب اسمه الحزب الديمقراطي

الكرد في سوريا في صيف عام ١٩٥٧.

(٢) الكرد في سوريا يقطنون المناطق التالية: عفرين "جيا كرمانيج"، عين العرب "كوباني"، القامشلي، رأس العين "ساري كانيه"، عامودا، ديريك... بالإضافة إلى وجودهم الكثيف في بعض المدن الكبرى، مثل دمشق وحلب والرقّة والحسكة وغيرها. ويقدر عددهم بين مليونين وثلاثة ملايين نسمة، حسب توقعات الأحزاب الكردية التي هي اثنا عشر تنظيمًا سياسيًا غير مرخص.

* كاتب سوري كردي.

مجلة الآداب عدد ١٠/١٢/٢٠١١

الحلول منقوصة.

٣- وأنهم أصحاب مصلحة حقيقية في الاتجاه نحو تغيير جذري سياسي اقتصادي - اجتماعي ديمقراطي - في سورية، بحيث يجري بناء الدولة الحديثة التي تؤسس لمجتمع مدني تتراجع فيه كلّ العصبية القومية والقبلية والعشائرية ويمتلك المواطن قيمة سامية تترك أن الوطن "وطن حقوق لا وطن حدود".

سورنة القضية الكردية

يمكن القول إن الكرد بدوا في حاجة إلى الخلاص من ثقافة محمد طلب هلال (مهندس فكرة العنصرية في بداية الستينات)، ومن الوضع السائد، وسياسة الإقصاء. ولأجل ذلك نراهم يصرون على وطنيتهم، وعلى التفاعل السياسي الوطني. وقاموا بخطوة عملية كبيرة حين حاولوا وقف انتفاضة أبنائهم عام ٢٠٠٤، التي ما إن اندلعت شرارتها الأولى في ملعب كرة القدم في القامشلي، وأخذت طابعاً احتجاجياً مصبوغاً بالعنف الدموي بسبب سوء إدارة السلطات للأزمة وتفصيلها للحل الأمني على حساب الحلول الأخرى، حتى امتدت إلى كلّ المناطق التي يقطنها الكرد: من ديريك (أقصى شمال شرق البلاد) إلى حيّ زورفا (بدمشق) مروراً بعين العرب وحلب وعفرين. ولعلّ محاولة النخبة الكردية وقف الانتفاضة آنذاك تعود إلى الحرص على ألا يُتهم الأكراد بأنهم انفصاليون ويريدون تمزيق وطنهم الذي يُعتبرون أحد المكونات الأساسية لتأسيسه. وللتذكير فقط، فقد جاءت أول طلقة في صدر الاستعمار الفرنسي من الكردي محو إيبو شاشو، وأول شهيد سقط برصاص الاستعمار كان يوسف العظمة في معركة ميسلون، وأول ما نطق به الاستعمار معلناً مجيئه كان موجّهاً إلى الكرد وذلك حين ضرب غورو بقدمه ضريح صلاح الدين الأيوبي عند مدخل سوق الحميدية في دمشق قائلاً: "ها قد عدنا ثانية يا صلاح الدين". طبعاً، هذه ليست مئة لأحد، ولا فضلاً من أحد على أحد؛ فنحن سوريون أولاً وأخراً.

وبسبب المصلحة الوطنية، مضغ الكرد لائحة المعارضة التي وُجّهت إليهم بعد الاعتقالات التي حدثت في صفوف قيادة "الإعلان". فقد أتهم الكرد بأنهم قصروا تجاه رفاقهم من "الإعلان" في السجون، في حين رأى الكرد أنهم إذا فعلوا أي شيء فسيزعج النظام أمام الرأي العام السوري أن الكرد يستغلون القضية الديمقراطية ويكرّدون المسألة الوطنية السورية!

المعارضة السورية والكرد

لكن في المقابل، ماذا فعلت المعارضة؟ مع اتساع دائرة الاحتجاجات، دخل اليوم على خط المعارضة العامل الإقليمي، ولا سيما بعد أن عقدت سلسلة مؤتمرات في تركيا. وصار "الإخوان المسلمون" السوريون يعتمدون إلى درجة كبيرة على أن يسهم "حزب العدالة والتنمية" الحاكم في أنقرة في عودتهم إلى الملعب السياسي السوري، لما

حل ديمقراطي وعادل للقضية الكردية .
إننا في الوقت الذي ندين ونستنكر بشدة هذا
العمل العدواني والهمجي للجيش التركي فإننا
نطالب الحكومة التركية بالاعتذار عن تلك
المجزرة وجميع المجازر التي ارتكبتها بحق
الشعب الكردي ، والتعويض عن الشهداء
والمتضررين ، كما نطالب المجتمع الدولي
والأمم المتحدة بالضغط على الحكومة التركية
لوقف العنف ضد أبناء شعبنا والبدء بحوار
جدي وتحت إشراف دولي لإيجاد حل عادل
للقضية الكردية في كردستان تركيا على أساس
حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه

٢٠١١/١٢/٣٠

الأمانة العامة

للمجلس الوطني الكردي في سوريا

تهنئة وتقدير

تتقدم أسرة تحرير الوحدة بأحرّ
التبريكات إلى الأخوة المسيحيين والبشرية
جمعاء بمناسبة حلول أعياد الميلاد وتتمنى
أن تعمّ أجواء المحبة والسلام والإخاء ،
وتتمن وتقدر وتحترم قرار الكنائس
المسيحية في سوريا بالامتناع عن مظاهر
العيد والفرح واقتصارها على الصلوات
والدعاء لأن يخرج الشعب السوري من
محنته إلى واحة الحرية والسعادة على
أساس مبادئ التسامح والعيش المشترك .

عاشت سورية حرة ديمقراطية لجميع
أبنائها....

الحرية للمعتقلين السياسيين ومعتقلي
الحركة الاحتجاجية السلمية ...
المجد والخلود لشهداء ثورة الحرية
والكرامة

بيان حول المجزرة التي ارتكبتها

الجيش التركي بحق أبناء شعبنا الكردي في كردستان تركيا



استمراراً للنهج التركي القائم على العنف تجاه القضية الكردية ،
وفي خطوة تصعيدية غير مبررة سياسياً وأخلاقياً . أقدم الجيش
التركي على ارتكاب مجزرة بشعة بحق أبناء شعبنا الكردي في
كردستان تركيا ، راح ضحيتها حوالي الأربعين شهيداً ، لتضاف
إلى سجله الأسود مجزرة أخرى من خلال استهداف طائراته
الحربية لمجموعات كردية عزلاء من أبناء شعبنا تعمل على طرفي
الحدود بين كردستان تركيا والعراق لتأمين مستلزمات معيشتها .

إن هذا العمل العدائي السافر يتناقض كلياً مع التوجهات العالمية
لحل جميع القضايا عن طريق الحوار وبالطرق السلمية ، ويتناقض
مع ادعاءات الحكومة التركية وتحركاتها الظاهرية والإعلامية
الساعية إلى حل القضية الفلسطينية سلمياً ، ومناصرة الشعب
السوري ، وغيرها من القضايا التي تسعى الحكومة التركية إلى
الإظهار بوقفها إلى جانب قضايا الشعوب .

إن الاختيار الحقيقي لمصادقية تركيا وجديتها لتحقيق الاستقرار
في المنطقة وحل القضايا ديمقراطياً وسلمياً هو الكف عن ممارسة
العنف تجاه شعبنا ، والبدء في حوار حقيقي وجاد مع ممثليه لإيجاد



الحرية للمعتقلين السياسيين ولناضلي شعبنا الكردي في سجون البلاد

راسلونا على العنوان التالي:

Yekiti990@hotmail.com